المذهب المالكي على عهد الدولة الموحدية بالمغرب الإسلامي

أ / الجيلالي سلطاني
رئيس قسم الحضارة الإسلامية -
كلية العلوم الإنسانية والحضارة
الإسلامية - جامعة وهران -

مما لا يحتاج إلى بيان ان أهل الأندلس كانوا، منذ أول الفتح، على مذهب الأوزاعي، إلا أنه في عهد دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل (ثالث الولاة بالأندلس، انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر علم مالك ورأية بقرطبة والأندلس جميعاً، بل والمغرب، وذلك برأي الحكم واختياره [1].

وقد اختلف في سبب الانتقال إلى الأخذ بالمذهب المالكي وترك العمل بالمذهب الأوزاعي، يقول المقري: «واختلفوا في السبب المقتضي لذلك، فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس، وصفوا فضل مالك وسعة علمه، وجلالة قدره، فأعظموه - عنده -... وقيل: إن الإمام مالكاً سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس، فوصف له سيرته، فأعجبت مالكاً لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن بمرضية، وكابد لما صنع أبو جعفر المنصور بالعلوية بالمدينة من الحبس والاهانة وغيرهما على ماهو مشهور في كتب التاريخ، فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لذلك المخبر: نسأل الله تعالى أن يزين حرمنا بملككم، أو كلاما هذا معناه، فنميت المسألة إلى ملك الأندلس، مع ما علم من جلالة مالك ودينه، فحمل الناس على مذهبه» [2].

وإذا كان الجمهور يرجع سبب انتشار المذهب المالكي إلى رحلة علماء

الأندلس إلى المدينة، فإن ابن خلدون يضيف إلى ذلك غلبة البداوة على أهل المغرب الإسلامي وأهل الحجاز فيقول: «وأما مالك رحمه الله تعالى فاختص مذهبه بأهل المغرب والأندلس وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلاّ في القليل، لما أن رحلتهم غالباً كانت إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم. والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبلة وتلميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره، ممن لم تصل إليهم طريقته، وأيضا فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل مذهب المالكي عندهم غضاً، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره المذاهب» [3].

والحق أنه كان لرحلة العلماء الأندلسيين إلى الحجاز أثرها في انتشار مذهب مالك، فإن إضافة ابن خلدون لأثر البداوة في ذلك، أمر قابل للمناقشة، لأننا إذا عدنا إلى التاريخ وجدنا العرب القادمين من المشرق وقد فتحوا بلاد شمال افريقيا، ثم هم بعد أن تمكنوا من الوصول إلى طنجة بالمغرب الأقصى، اتجه نظرهم إلى ما وراء البحر، فاعتزموا فتح الأندلس، ففتحت بجيش أغلبه من البربر، بقيادة طارق بن زياد، ثم تتلاحق الجيوش العربية من شامية ويمنية، فتمتزج وتتلاحم للمصير المشترك، فتتثبت أقدام العرب وغيرهم من البربر في هذه البلاد، ويبدأ بذلك تاريخ سمي بتاريخ ولاة الأندلس، ظل تابعا للخلافة الأموية بدمشق، حتى إذا دخل عبد الرحمن الداخل المعروف بصقر قريش بلاد الأندلس وملك قصر قرطبة (138هـ) أعلن في الناس ميلاد الدولة الأموية في الأندلس [4]، وعمل جادا أن تكون دولته امتدادا لدولة آبائه في دمشق، فينجح في ذلك ويحقق مسعاه، وعمل بشتى الوسائل والطرق إلى خلق جو يربطه بدياره الأولى، فحرص على جعل قرطبة صورة من دمشق في منازلها البيضاء ذات الأحواش الداخلية المزينة بالازهار والورود ونافورات المياه،

وبنى في شمال غرب قرطبة منية أو قصراً صيفيا على سفح جبل قرطبة، سماه قصر الرصافة محاكيا في ذلك جده هشام بن عبد الملك الذي بناه خارج دمشق في بادية الشام سنة 110هـ، وسماه بهذا الإسم أيضا، وقام بأعمال حضارية أخرى، وتبعه خلفه في بناء بعض المنشآت المعمارية على الطراز الشامي [5]، وهو ما جعل الأندلس تدخل فتحاً جديداً في الحضارة والرقي الانسانيين، فاين البداوة هاهنا؟ وأين غلبتها في هذه الانجازات الحضارية؟ إن الذي نؤكده في هذا المقام، هو أن العرب بطبيعتهم يعتزون بأصلهم وعروبتهم ووطنهم غاية الاعتزاز، ان رحلوا إلى بيئة جديدة عملوا على تعريبها، فنشروا فيها دينهم ولغتهم ومذهبهم، وأدبهم وحضارتهم، وكأنهم بذلك لا يزالون في بيئتهم الأولى بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها، وأن الوطن الجديد بالنسبة لهم ليس بديلا عن الوطن القديم، ولا منفصلا عنه، بل هو امتداد له، فالمسألة إذا مسألة حس بالماضي، أو حنين إليه، هذا الماضي الذي حمله العرب السباقون إلى هذه البلاد بما في عقولهم وأيديهم من حضارة المشرق وثقافتها.

ونعود فنقول أنه إذا كانت الفترة الأولى من حكم الأندلس في أيدي حكام تابعين إلى الخلافة العباسية بالعراق، كان الأولى أن يأخذوا الناس على مذهب أبي حنيفة، وأنه أيضا كان على عبد الرحمن الداخل أن يأخذهم على المذهب الشافعي المعمول به في بلاد الشام مادام قد أعلن عن ميلاد الدولة الأموية وحرص على أن تشبه حضارة الأندلس حضارة دياره الأولى.

إن الذي نقرره، هو أن الرحلة الأندلسية إلى بلاد الحجاز وخصوصا إلى طيبة مدينة الرسول ﷺ، كانت السبب المباشر في تأثر علماء الأندلس بمذهب مالك، هذا الامام الحافظ الراوي لحديث رسول الله ﷺ، والمالك لهذا الارث العظيم للسنة النبوية، والعامل على تمثل وتطبيق سيرته ﷺ، أقول وجد فيه هؤلاء العلماء وهم القادمون من البلاد البعيدة، والذين يربطهم الحنين إلى هذه المرابع الخيرة، وجدوا في مالك رضي الله عنه رمزاً من رموز طيبة المدينة المنورة وذخيرة حديثية يحملها عالم شهد له بالورع والتقوى، فكان هذا الرمز

أو قل هذه الذخيرة المقدسة، مقصداً ومورداً، ينهل منه هؤلاء القادمون، فهم بذلك يتعيقون حديثه، وهم بذلك يطؤون ثراه، الذي طالما وطأته أقدام خير الخلف أجمعين، وهم بذلك أيضا يأخذون بمذهب حامل حديثه ﷺ.

يضاف إلى ذلك، كما يرى الدكتور هيكل، أن مذهب مالك، يوافق طبيعتهم العقلية، فهو مذهب يعتمد على النص ولا يفسح المجال كثيراً للعقل، وهو مذهب يكره التفريع والخوض في التفلسف والمنطق، وما يأتي في ركاب ذلك مما شاع في المذهب الحنفي مثلا، ومن هنا وافق المذهب المالكي طبيعة الأندلسيين النافرين من التفريع المبغضين للتفلسف الكارهين للمناطقة (6).

لذلك وجدت تلك السمات هوى في نفوس أهل المغرب الاسلامي الذين يميلون عادة إلى التشدد والتمسك بما يؤمنون، فأمعنوا في تعصبهم لمذهبهم المحبب، فمن كان مالكيا قبلوه وأحبوه،ومالوا إليه، ومن كان غير ذلك حاربوه دون رحمة (7).

وقد استمر هذا التعصب لمذهب مالك إلى عهد المرابطين، فكان حكام الدولة المرابطية لا يقطعون أمراً في جميع مملكتهم دون مشاورة الفقهاء، فبلغوا في أيامهم مكانة رفيعة لم يعهدوا مثلها في الصدر الأول من فتح الأندلس (8).

وكان لتعصب المرابطين للمذهب المالكي على حد قول المراكشي أنه: «لم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها، ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء» (9).

وظلت الفتوى والأحكام الشرعية مستمدة من مذهب الإمام مالك حتى نهاية الدولة المرابطية، ولا ينظر إلى غيرها من الأحكام، يؤكد ذلك الرسالة التي أصدرها تاشفين بن علي بن يوسف سنة 538هـ، ووجهها إلى أهل بلنسية،

يعلمهم فيها أن مذهبهم في الفتيا والأحكام هو مذهب إمام دار الهجرة وفيها يقول: «واعلموا رحمكم الله أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبدا، على ما اتفق عليه السلف الصالح - رحمهم الله من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه، فلا عدول لقاض ولا مفت عن مذهبه، ولا يأخذه في تحليل ولا تحريم به ومن حاد عن رأيه بفتواه ومال عن الأئمة إلى سواه فقد ركب رأسه واتبع هواه» [10].

والتعصب أو الاقتصار على المذهب المالكي، حقق لفقهاء الدولة المرابطية السلطة والنفوذ، إذ أصبحت أمور المسلمين راجعة لهم، وأحكامهم صغيرهاوكبيرها موقوفة عليهم، فعظم أمرهم وانصرفت وجوه الناس إليهم[11].

حتى إذا عاد المهدي بن تومت إلى المغرب، «عالما فقيها، راويا للحديث، عارفا بالأصول والجدل، فصيح اللسان، مقداماً على الأمور العظام» [12]، ثار على فقهاء الدولة المرابطية، مستغلا اقتصارهم على العمل بفروع مذهب مالك، فرماهم بالجمود والتحجر لتركهم العمل بالأصول ومعارضتهم لعلوم الكلام.

وإذا كان ابن تومرت في دعوته ضد المرابطين قد أقامها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مظهراً تقشفه مبديا تمسكه بسيرة السلف الصالح، رافضا كل ما يخالف الشرع متذداً به، فإنه بذلك استطاع أن يجمع حوله الأتباع وأن يمكن في نفوسهم مذهبه التوحيدي الكلامي، ويقنعهم بأن المرابطين مجسمون كافرون، ماداموا يرفضون التأويل، فانه مقابل ذلك لم يهاجم مذهب مالك، لتيقنه التام أنه مذهب مكين في نفوسهم، راسخ في قلوبهم، لذلك نجده يهاجم سلفية الامام مالك في التوحيد، ولا يهاجمها علانية في الفقه، وليصرف الناس عن تعلقهم بمذهب مالك وتشبثهم به، رأى ضمنا أن يضع لهم مذكرات فقهية في العبادات، فألف لهم موطأ جمع فيه الأحاديث النبوية الواردة في موطأ الامام مالك، بعد أن جردها من الاسانيد، ومن أسماء العلماء واختلافاتهم[13].

ويبدو أن ابن تومرت في عمله هذا ـ وهو السياسي الداهية ـ أراد أن يأخذ الناس بالتدرج في العودة إلى الأصول، حتى إذا هم تعودوا على قراءة موطئه صرفهم بالجملة عن المؤلفات المالكية.

ومما لاشك فيه أن ابن تومرت في ذلك متأثر بالغزالي وبآرائه في مناهضة كتب الفروع والفقهاء، وهي الآراء التي بسطها في باب العلم من كتابه إحياء علوم الدين (14).

وبانتقال المهدي ابن تومرت إلى جوار ربه سنة 524هـ، يعمد خليفته عبد المؤمن بن علي إلى جمع أثار المهدي العلمية التي أملاها على اتباعه المتمثلة في الأصول والفقه والتوحيد والحديث وغيرها، فيشرف بنفسه على تنظيمها واملائها في كتاب سماه "أعز ما يطلب" وهي تسمية مأخوذة من أول عبارة وردت فيه وهي: «أعز ما يطلب" قالها ابن تومرت في باب العلم (15).

ويظهر أن عبد المؤمن أراد بذلك أن يضع للموحدين مرجعا شاملا جامعاً يكون بمثابة الدليل أو النبراس التوحيدي والعقيدي والفقهي والسياسي... تسير عليه الأمة في حياتها الدينية المختلفة، ويكون في الوقت ذاته، مرجعا للعلماء على اختلاف مشاربهم يهتدون به في كتاباتهم واجتهاداتهم.

وعلى ما يبدو فإن عبد المؤمن لم يجد عند هؤلاء العلماء والفقهاء، ما أراده لمذهبه وما ابتغاه لسياسته الدينية،إذ استمر علماء المالكية وفقهاؤها يمارسون العمل بمذهبهم، لذلك بادر إلى اصدار أمره بحرق كتب الفروع والاقتصار على الأحاديث النبوية، وفي هذا يقول ابن أبي زرع: «ثم دخلت سنة خمسين وخمسمائة، فيها أمر أمير المؤمنين بإصلاح المساجد في جميع بلاده وتغيير المنكر وتحريق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وكتب بذلك إلى جميع طلبة المغرب والعدوة» (16).

ولا تفيدنا المصادر التاريخية، بعد صدور أمر عبد المؤمن بتنفيذ هذا

القرار، ولا بحرق كتب الفروع، ولعل عبد المؤمن أدرك ـ بعد هذا الأمر ـ خطورة القيام به والاقدام عليه، خصوصاً وأن بعضا منهم كالقاضي عياض كان من المتعصبين للمرابطين، والمتمسكين ببيعته لهم، لذلك فإنه يرجح، أن عبد المؤمن لم يرد أن يفتح على نفسه جبهة جديدة من جهة العلماء والفقهاء، تشكل أمامه عقبة كأداء، في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى توحيد المغرب بالأندلس، وإلى جعل الخلافة في أبنائه أمام أطماع أشياخ الموحدين.

ويعول الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على تنفيذ مقصد أبيه، في إلغاء العمل بكتب الفروع، والعودة في استنباط الأحكام الفقهية، إلى الكتاب والسنة، فقد ذكر المراكشي عن جماعة لقوا الحافظ أبا بكر بن الجد، أنه أخبرهم فقال: «لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب (يوسف بن عبد المؤمن) أول دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا؛ فأي هذه الأقوال هو الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلّد؟ فافتتحت أبيّنُ له ما أشكل عليه من ذلك؛ فقال لي وقطع كلامي: يا أبا بكر، ليس إلا هذا؛ وأشار إلى المصحف؛ أو هذا؛ وأشار إلى كتاب سنن أبي داود، وكان عن يمينه؛ أو السيف!» [17].

وأغلب الظن أن يوسف أراد أن ينهج نهج أبيه في ذلك، بعد أن أتته البيعة من بلاد المغرب وافريقيا وتونس، وهنأه بالمناسبة فقهاؤها وقضاتها وخطباؤها [18]، فاستشعر الطاعة والولاء، والسلطة والنفوذ، فهمّ بتنفيذ بغية أبيه، ولكن الثورات التي واجهته في المغرب وافريقيا، وخطر النصارى في غرب الأندلس، حالت دون تحقيق مارام إليه، إذ انشغل بإخماد نار الفتن بالعدوة المغربية، وبالجهاد في الأندلس، حتى مات شهيداً في غزوة شنترين.

فلما كان عهد الخليفة يعقوب المنصور، تطور الأمر إلى الحسم في القضية وإلى التنفيذ الفعلي لما قصد إليه جده ووالده، فعمد إلى محو مذهب مالك وازالته من المغرب مرة واحدة، يقول المراكشي: «وهذا المقصد بعينه كان

مقصد أبيه وجدّه، إلاّ أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا » [19].

وعلى ما يبدو فإن المنصور قد مهد لهذا الأمر قبل أن يتخذ هذا القرار الخطير، لأن تنفيذه يؤلب عليه فقهاء المالكية، وهو الأمر الذي تخوف منه أبوه وجده، لذلك نجده يبادر منذ أن تمت له البيعة وأطاعته الأمة، إلى جعل عامة الشعب يلتفون حوله، وذلك من خلال توزيع آلاف الدنانير الذهبية على الضعفاء، واطلاق سراح جميع المسجونين في كل البلاد، ورد المظالم التي فعلها العمال في أيام أبيه [20].

ومن أجل استقطاب العلماء والفقهاء، أظهر محبته إليهم، وتعظيمه لهم، وصدوره عن رأيهم، ولكي لا تشغلهم الحاجة أو الفاقه في البحث العلمي والفقهي، فأنه أجرى على أكثرهم الانفاق من بيت المال، وأوصى ولاته وعماله بالرجوع إلى أحكام القضاة الفقهاء، ومقابل ذلك، ضبط الثغور وشحنها بالخيل والرجال، وفرق في الموحدين وسائر الأجناد أموالا كثيرة، فكان واسطة العقد الذي ضخم الدولة وشرفها [21].

أما وقد رعى الشعب وأحسن إلى العلماء والفقهاء، وقوى أركان الدولة، فإنه حقق بذلك العظمة والسلطان التي ينظر إليها الجميع بعين المهابة والاجلال، وهي العظمة أوالسلطة التي تخول له اتخاذ القرارات الحاسمة، والتي كان منها قراره الصادر باحراق كتب المذهب المالكي، دونما خوف من فقهاء المالكية، يقول المراكشي: «وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر باحراق كتب المذهب بعد أن يجرّد مافيها من حديث رسول الله ﷺ والقرآن، ففعل ذلك، فاحرق منها جملة من سائر البلاد، كمدوّنة سحنون. وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها - يضيف المراكشي - وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالاحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة » [22].

وإذا أمر المنصور باحراق كتب المذهب المالكي، ودعا إلى ترك الاشتغال بعلم الرأي وعدم الخوض فيه مع الوعيد والتهديد، فإنه ملزم بطرح البديل الجديد، وهو بديل رآه في مصنف يجمع فيه الأحاديث من المصنفات التي حددها، يقول المراكشي: «وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحديثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة: (الصحيحين، والترمذي، والموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن البزاز، ومسند ابن أبي شيبه، وسنن الدرارقطني، وسنن البيهقي) في الصلاة وما يتعلق بها، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب، وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكسا والأموال» [23].

ولعل حمل المنصور الناس على الظاهر من القرآن والحديث، ووقوفه بالأندلس على قبر الامام ابن حزم حين قال: «عجبا لهذا الموضع، يخرج مثل هذا العالم! ثم قال: كل العلماء عيال على ابن حزم» [24]، أقول لعل ذلك جعل بعض المؤرخين والعلماء القدامى يقولون بظاهرية المنصور، فعند ابن الأثير أنه «كان يتظاهر بمذهب الظاهرية، وأعرض عن مذهب مالك، فعظم أمر الظاهرية في أيامه، وكان بالمغرب منهم خلق كثير يقال لهم الحزمية منسبون إلى محمد بن حزم رئيس الظاهرية إلا أنهم مغمورون بالمالكية، ففي أيامه ظهروا وانتشروا» [25]، وفي كتاب القوانين الفقهية «كان يعقوب المنصور، عالما محدثا، ألف كتاب "الترغيب" في الصلاة، وحمل الناس على مذهب الظاهرية، وأحرق كتب المالكية» [26]، وعند ابن الأحمر «ان ملوك الموحدين، تحلوا بالمذهب المعروف، تابعين للمهدي رئيسهم الأول، القائل باعتقاده الفاسد، بانكار الرأي في الفروع الفقهية، والعمل على محض الظاهرية، وجروا على ذلك سنين، بطول إيالتهم، إلى أن انقرضوا» [27].

وقد تبع هولاء العلماء والمؤرخين بعض الدارسين المحدثين أيضا، فقالوا بطاهريه المنصور، فالأستاذ عبد الله عنان يذهب إلى أن المنصور، كان

من أشد دعاة المذهب الظاهري، وحمل الناس على اعتناق المذهب الظاهري والالتزام بالظاهر من القرآن والحديث، حتى غدا المذهب الظاهري، هو المذهب الرسمي في عهد المنصور، وعظم أمر الظاهرية وانتشروا بالمغرب، وكانوا يسمون بالحزمية نسبة إلى الفيلسوف ابن حزم عميد المذهب [28]. وعند الأستاذ المنوني أن «هذا المذهب كان محبوبا من طرف الخلفاء الموحدين، وبصفة أخص لدى يعقوب المنصور، فقد بلغ من اعجابه به إلى حد أن كان يقول عن أحد أشياخ الظاهرية الكبار ـ ابن حزم ـ إن كل العلماء عيال عليه، ويعقوب هذا هو الذي حمل الناس بالفعل على المذهب الظاهري، وأحرق كتب المالكية» [29]، ويعلل الأستاذ عبد الله علام محاربة المنصور لمذهب مالك وأخذه بالمذهب الحزمي فيقول: «اشتدت محاربة يعقوب المنصور لمذهب مالك، لا كراهية لآثار المرابطين، بل رغبة صادقة في نشر المذهب الحزمي الظاهري»[30] ويؤكد عبد الله علام حزمية المنصور وظاهرية بنصوص أودعها في كتابه "الدعوة الموحدية بالمغرب"، إلا أنه في كتابه "الدولة الموحدية بالمغرب" يتراجع عن فكرته القائلة بذلك، ويستبعد الحزمية عن المنصور، ويرد على القائلين بها: «وقد نسب بعض المحدثين فكرة الرجوع بالفقه المغربي إلى الكتاب والسنة إلى الخليفة المنصور الموحدي وزعموا أنه تأثر برأي الظاهرية والحزمية» [31].

وينفي عن الموحدين جملة تقليدهم للظاهرية فيقول: «وليس الموحدون مقلدين للظاهرية أو الحزمية في فقههم. إذ الفقه الموحدي قائم على مجرد النصوص القرآنية والحديثية، أما الفقه الحزمي ـ الذي هو خلاصة الفقه الظاهري ـ فهو ملئ بآراء الفقهاء واختلافاتهم» [32].

ولعل عدول عبد الله علام عن رأيه الأول، راجع إلى الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها في بحثه الثاني حول العصر، خصوصاً تلك المقارنات التي أقامها بين المذهب الحزمي من خلال كتابه المحلي وبين مدونة الحديث التي أمر بجمعها [33].

والذي يلاحظه الدارس على هذه الآراء القديمة والحديثة، التي نسبت

المذهب الظاهري الحزمي إلى المنصور، أنها آراء أخذت بظاهر الأقوال كما أخذ المنصور بظاهر الكتاب والسنة، فهي لم تدرس شخصية المنصور ولم تتعمق في معرفة أفكاره ولا في مشروعه الديني الذي أراد به نقل العقلية الفقهية المغاربية التابعة في التقليد، إلى عقلية تبحث عن التجديد والتحديث تتماشى والمستجدات العظمى التي احدثها المنصور في كل مناحي الحياة، فهو إذ أعجب بالامام ابن حزم، فذلك لأنه رآه قطبا من أقطاب العلم، استطاع بعلمه الغزير أن يحدث التغيير ويأتي بالجديد، هذا الجديد في الحياة الفقهية، الموسوم بالمذهب الظاهري، والذي غير مجري الاتجاه الفقهي في عهده، وأثار بذلك حفيظة العلماء والفقهاء الذين تحركوا من موقعهم المألوف للدفاع والرد على ماهو غير معروف، فاحدث ابن حزم بذلك ثورة على المذاهب، وأثمر عنها مذهب فقهي جديد ودراسات مواجهة كان لها أبعد الأثر في الحياة الفقهية، ولمكانة ابن حزم العلمية والدينية شهد له حتى الخصوم بموسوعيته في العلوم وتوسعه في المعارف، فكانوا يسمونه بـ "حجة الأيام، وقدوة الأنام" (34).

فلا غرابة - إذا ما أعجب المنصور بابن حزم، ولا حاجة إلى التأويل إذا قال: كل العلماء عيال عليه، فهو اعجاب الخليفة العالم بالامام العالم، إعجاب بالجديد من أجل التجديد، واستلهام - في حد ذاته - لاحداث تغيير في العقول والأفكار.

واعجاب المنصور بابن حزم، لم يؤد به إلى التعصب لمذهبه، ولا إلى العمل على أخذ الناس به، لأن الدارس إذا ما عاد إلى مؤرخي العصر، كابن صاحب الصلاة وابن القطان والمراكشي وابن أبي زرع، فانه لا يقف على ما يشير إلى ظاهرية المنصور أو حزميته، وإنما يقف على هذه الانجازات الضخمة التي حققها يعقوب، وهذا الانتصار العظيم الذي حققه في معركة الأرك الشهيرة، وهذا الحب والاهتمام بالعلم والعلماء، الذين قربهم إليه وأجزل إليهم العطاء، ليجتهدوا الاجتهاد المطلق، ويعدلوا عن التقليد والجمود، ويعودوا إلى مصادر التشريع الأساسية كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

من هنا فإن حمل المنصور العلماء على الأخذ بظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف، هو دعوة إلى الاجتهاد ليس إلا، لانه لو كان ظاهريا لأمر بإدخال كتب الظاهرية ككتب داود الظاهري وأتباعه أو كتب ابن حزم، ضمن المصنفات الحديثية المذكورة سابقا.

وصفوة القول فإن يعقوب المنصور كما يقول عبد الهادي الحسيسن، «لم يكن ظاهريا داوديا، ولا ظاهريا حزميا، وإنما كان ظاهريا في شكل آخر، يعمل بظاهر كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام، فهو يجتهد لنفسه، كباقي المجتهدين، لأن مادة الاجتهاد موجودة بين يديه، كتاب الله، وهاته المصنفات الحديثية المتعددة، لهذا أمر العلماء، أن يرجعوا إليها، ويستنبطوا منها، شأنهم شأن باقي العلماء المجتهدين، ويكفيهم ما كفاهم» [35].

وعلى ما يبدو فإن إعجاب المنصور بابن حزم الظاهري، جعل طائفة من الفقهاء يعجبون أيضا بابن حزم وبمذهبه، فراحوا يستنبطون الفقه من معين الكتاب والسنة، ويفتون ويحكمون بها [36]، ومن هؤلاء الفقهاء، أبو الوليد سعد السعود بن أحمد بن هشام بن إدريس.. بن عفير الأموي اللبلي الأندلسي (ت588هـ)، أخذ العلم عن أبي بكر بن يحي التيار وأبي الحسن بن مؤمن، وأبي القاسم بن بشكوال وغيرهم، وكان محدثا حافظا سنيا فاضلا، مثابراً على اقتفاء الآثار النبوية، ظاهريا متعصبا للمذهب، مصمماً على القول فيه، وجمع في السنن كتابا سماه "السبيل"، وله حظ في الأدب وقرض الشعر [37].

والفقيه أبو الحسن على بن محمد بن خيار البلنسي الأصل الفاسي (ت605هـ)، سمع من أبي عبد الله بن الرمانة، وأبي القاسم بن بشكوال وأبي بكر بن خبر وأبي عبد الله بن الفخار وغيرهم، وكان فقيها مشاوراً تاركاً للتقليد مائلاً إلى النظر والاجتهاد [38].

وأبو علي الزبار، عمر بن أحمد بن عمر بن موسى الأنصاري الطرياني

الاندلسي (ت637هـ) روى عن أبي عمرو عياش بن الطفيل وأبي عبد الله بن مجبر، وأبي محمد بن حد الله وغيرهم، وكان ظاهري المذهب، عكف طوال حياته على إقراء كتاب الله وتعليمه، واختصر "صحيح مسلم" اختصاراً حسنا، وأضاف إليه زيادات البخاري في "صحيحه"، فجاء من انبل المختصرات وأتقنها [39].

ومنهم المحدث أبو الحسن علي بن عبد الله بن يوسف بن خطاب المعافري الاشبيلي (ت629هـ)، تلميذ أبي بكر بن التيار وأبي عبد الله بن زرقون، وأبي بكر بن خير، وكان محدثا راوية، فقيها ظاهري المذهب، عاقداً للشروط مبرزاً في تجويدها، ذا مشاركة في الأدب وحظ من النظم والنثر [40].

والفقيه أبو محمد عبد الكريم بن عبد الملك بن عبد الله بن طيب الازدي من أهل قلعة حماد يعرف بابن يبكي (كان حيا في الثلث في القرن 7هـ)، كان من حملة أهل العلم والمعرفة، ومن أكابر أولي النهي والفهم، معروفاً عند خلفاء بني عبد المؤمن، وكان ينحو للظاهر، وإليه كان مرجع الفتيا وعلى قوله العمل، وهو صاحب الرابطة المعروفة برابطة ابن يبكي ببجاية [41].

واستفاد الفقه في هذا العصر بتآليف ذات أهمية في أحاديث الأحكام استدراكا ونقداً وشرحاً [42].

والحق إذا كان علماء الظاهرية قد وجدوا المتنفس على أيام المنصور، فجدوا واجتهدوا، معبرين في هذا الاتجاه عن ارائهم الفقهية بكل حرية، فإن تعصب بعض علماء المالكية الكبار لمذهبهم جعلهم يلاقون العنف والتعذيب والقهر من قبل المنصور. فإذا كان هذا الخليفة لم يتعصب للمذهب الظاهري ـ كما أشرنا آنفا ـ فإنه اتخذ من أجل القضاء على كتب الفروع، سبيل القوة والتشدد، ومنطق القهر للعاملين بهذه الفروع، ومن الفقهاء الذين نالهم أذى المنصور، الفقيه محمد بن محمد بن سعيد الانصاري (ت621هـ) الذي تابع تدريس كتب المالكية، حتى أمر المنصور بسجنه، ومحمد بن محمد بن خلف التجيبي (ت593هـ)، وأبو الحسين بن زرقون (ت621هـ)، وأبو بكر الجياني

الذي توفى في السجن نتيجة التعذيب، جراء إصراره على التدريس بمذهب مالك [43].

وأمام إصرار المنصور على مطاردة علم الفروع واحراق كتب المذهب المالكي، ظل علماؤه مصرين على بقائه، غير مستسلمين لأنواع العذاب، صامدين أوفياء لمذهبهم، وقد اشتهرت منهم طائفة كبيرة وبتدريس المذهب بالتبحر والتبصر والبصيرة عرفت بالمذهب المالكي وبحفظ المدونة وبتدريس المذهب ومنها هذه الطائفة: الفقيهة محمد بن.أحمد بن عبد الملك بن موسى بن محمد بن خطاب ابن عبد الجبار الأندلسي المرسي (ت599هـ) درس الفقه والحديث على أقطاب عصره، وعني بالرأي وحفظه، ولي قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وأوريولة في أوقات مختلفة، وكان من الحافظين المتقنين والفقهاء البارعين، بصيراً بمذهب مالك، متخصصاً في تدرسيه، عدلا في أحكامه، ومن مؤلفاته كتاب "نتائج الابكار ومناهج النظار في معاني الآثار"، ألفه بعد سنة 580هـ، حينما قام الخليفة المنصور بمطاردة أهل الرأي، وله كتاب آخر ألفه في هذا الاتجاه، كتاب "إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد". ولتعصبه للمذهب المالكي صرف عن قضاء مرسية في آخر حياته [44].

والفقيه الأديب أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن يوسف بن عمر الغساني الأندلسي الوادي آشي (ت609هـ) درس على علماء عصره، ذكر ابن الزبير بأنه «كان من جلة الطلبة ونبهائهم وأدبائهم وصلحائهم عارفاً بالفقه والنحو والأدب، مشاركا في الحديث حسن النظم والنثر عارفا بالوثيقة نقاداً لها، قاصداً لمعانيها مستغيثا على ذلك بأدبه وكتابته» [45]، وعند عبد الملك المراكشي أنه كان «فقيها حافظا، حسن النظر، أديبا شاعراً مجيداً، كاتبا بليغاً فاضلاً» [46]. وقد ألف أبو الحسن في شرح الموطأ تأليفاً سماه "نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك" في عشرة أجزاء، وشرح كتاب التفريغ لابن الجلاب في كتاب سماه "الترصيع في تأصيل مسائل التفريغ"، وصنف في الأدب، ومنظوماته ورسائله فيه شاهدة على تبرير وتقدمه، ومنها منظومات

وسمها بـ: "الوسيلة لاصابة المعنى في شرح أسماء الله الحسنى"، ضمن كل قطعة أو قصيدة منها اسما من أسماء الله تعالى، ونظم في شمائل النبي ﷺ كتابا سماه "عنوان الفضائل على مضمن كتاب الشمائل"، وله شعر في الزهد وغيره[47].

واسحاق بن ابراهيم الغماري السعيدي المجايري الفاسي (ت609هـ)، درس بالمغرب والأندلس ولي قضاء فاس وسبته وشلب، وكان فقيها مالكيا، حافظاً للرأي، قائما على المدونة، حتى قيل إنه كان يستظهرها، وفقد محاربا في معركة العقاب المشهورة بالأندلس [48].

ومن هؤلاء أيضا، أبو القاسم عبد الرحمن بن يوسف بن الحسن الفاسي الشهير بابن زانيف (ت612هـ)، كان من أعيان فاس وعلمائها الأعلام، وكانت تشد إليه الرحال في مذهب مالك، وكان يقوم على المدونة قياما تاما[49].

ومنهم محمد بن محمد بن سعيد، بن مجاهد الانصاري الاشبيلي، يعرف بابن زرقون (ت621هـ)، أخذ عن علماء أقطاب عصره وفي مقدمتهم أبو بكر بن الجد، وأبو جعفر بن مضاد، وكان فقيها مالكيا متبحراً في المذهب، متعصبا له، وأخذ عنه أهل عصره، وكان إلى جانب علمه بالمذهب، مشاركا في الأدب، ينظم اليسير من الشعر، ومن مؤلفاته "الكتاب المحلى في الرد على المحلّى لابن حزم"، وكتاب "قطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين"، واختصر كتاب "الأموال" لأبي عبيد، وغير ذلك من الكتب التي دلت على تبصره بالمذهب المالكي وبالحديث والمعارف الأخرى [50].

وأبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن بن ابراهيم الحرالي التجيبي (ت637هـ)، درس بالمغرب والمشرق، وكان عارفا بالتفسير، عالما بالفقه لأصوله، متمكنا في أصول الدين، مبرزا في علم الطبيعيات والالهيات، وأما علم الفقه فكان أعلم الناس به منقولة ومعقولة، ولما كان أبو الحسن الحراني

ملما بمختلف هذه العلوم توهم بعض من لا يعرفه أنه قاصر المعرفة في المذهب المالكي، ولما بلغه ذلك ـ وهو المشهور بالاقراء والتدريس ـ كان إذا أقرأ التهذيب، أبان في كثير من مواضعه، أنه مخالف لأصل المدونة، ومغاير لها، ويأمر بالأصل فيقاس فبين المخالفة بينهما، وبين أيضا، ما وقع لمالك وأصحابه في الكتب التي وقع فيها النقل حتى يقررهم في طريقهم. ولأبي الحسن الشعر الفائق عزلا وتصوفا، ومن شعر في التحقيق قوله:

مالنا منّا سوى الحال عدم * ولبارينا وجودٌ وقِدَمْ

نحن بنيانٌ بنتهُ حكمةٌ * وخليقٌ بالبنَا أن ينهدمْ (51)

والذي ينبغي الاشارة إليه، أنه إذا كان بعض الفقهاء قد أخذوا بالمذهب الظاهري، وقابلهم فقهاء آخرون ظلوا متمسكين بالمذهب المالكي منتصرين له، فان مذهب دار الهجرة ظل هو المذهب السائد، لأنه ما إن سقطت دولة الموحدين، حتى رجع الفقهاء المغاربة إلى كتب الفروع كما كتبها أسلافهم مستقاة ومستوحاة من مذهب مالك مفتي مدينة رسول الله ﷺ.

المصادر والمراجع

1ـ ينظر: المقري: نفح الطيب: 3/230.

2ـ المصدر نفسه: 3/230.

3ـ ابن خلدون: المقدمة: 2/546.

4- ينظر: المراكشي: المعجب: 16.

5ـ ينظر: د.شوقي حنيف: عصر الدول والامارات: 25-24.

6ـ ينظر: منجد مصطفى بهجب: الاتجاه الاسلامي في الشعر الأندلسي: 109.

7ـ د.حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين: 99.

8ـ المراكشي: المعجب: 171، ينظر: الجيلالي سلطاني: اتجاهات الشعر في عصر المرابطين: 38.

9ـ المراكشي: المعجب: 172.

10ـ ينظر: حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: 465-464.
11ـ ينظر: المراكشي: المعجب: 171.
12ـ الناصري: الاستقصا: 92/2.
13ـ ينظر: عبد الله علام. الدولة الموحدية بالمغرب: 307.
14ـ ينظر عباس الجراري: أبو الربيع سليمان الموحدي: 36.
15ـ ينظر: محمد بن تومرت: أعز ما يطلب: 7.
16ـ ابن أبي زرع: الأنيس المطرب: 195، الناصري: الاستقصا: 121/2.
17ـ المراكشي: المعجب: 279.
18ـينظر:ابن أبي زرع:الأنيس المطرب:209-208،الناصري:الاستقصا:2/143-141.
19ـ المراكشي: المعجب: 279
20ـ ينظر: ابن أبي زرع: 217
21ـ المصدر نفسه: 217-216.
22ـ المراكشي: المعجب: 278.
23ـ المصدر نفسه: 279-278.
24ـ عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس (عصر المرابطين والموحدين): 240/2.
25ـ ابن الأثير: الكامل: 258/10.
26ـ ابن جزي: القوانين الفقهية: 418-402.
27ـ ابن الأحمر: بيوتات فاس الكبرى: 19، وينظر: عبد الهادي أحمد الحسيسن: مظاهر النهضة الحديثية: 184/1.
28ـ عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس (عصر المرابطين والموحدين): 240/2.
29ـ المنوني: حضارة الموحدين: 37.
30ـ د.عبد الله علام: الدعوة الموحدية بالمغرب: 306.
31ـ د.عبد الله علام: الدولة الموحدية بالمغرب: 312.
32ـ د.عبد الله علام: الدولة الموحدية بالمغرب: 312.
33ـ ينظر المرجع نفسه: 312-310.
34ـ الغبريني: عنوان الدراية: 217، ينظر هامشه: 216، عبد الهادي أحمد الحسيسن: مظاهر النهضة الحديثية: 183/1-182.
35ـ عبد الهادي أحمد الحسيسن: 199/1 مظاهر النهضة الحديثية: 199/1.

36ـ المنوفي حضارة الموحدين: 38.
37ـ ينظر: ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة: 4/21-18.
38ـ ينظر: ابن أبي زرع: الذخيرة السنية: 44.
39ـ ينظر: ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة: ج 5 ق 2/442-441.
40ـ ينظر: المصدر نفسه: ج 5 ق 2/239-238.
41ـ ينظر: عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر: 97.
42ـ ينظر: المنوني: حضارة الموحدين: 39، وفصل الحديث الشريف من هذا البحث.
43ـ ينظر: ملين: عصر المنصور الموحدي: 255-254، وعبد الهادي أحمد الحسيسن: مظاهر النهضة الحديثية: 209.
44ـ ينظر: عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس: "عصر المرابطين والموحدين": 2/255-254.
45ـ ابن الزبير: صلة الصلة: 120.
46ـ ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة: ج 5 ق 1/186.
47ـ ينظر: ابن الزبير: صلة الصلة: 121-120، ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة: ج5 ق 2/187-186.
48ـ ينظر: المنوني:حضارة الموحدين:40، عبد الله علام: الدولة الموحدية بالمغرب:313.
49ـ ينظر ابن القاضي المكناسي: جذوة الاقتباس: 396.
50ـ ينظر:عبد الله عنان:دولة الاسلام في الأندلس "عصر المرابطين الموحدين": 2/659.
51ـ ينظر: الغبريني: عنوان الدراية: 157-145.